

0. ملخص تنفيذي

1. مشروع الاستجابة - الحماية الاجتماعية الطارئ للمتضررين من جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19)

مشروع الاستجابة - الحماية الاجتماعية الطارئ للمتضررين من جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19) (ESPRP) تنفذه وزارة المالية من خلال وحدة تنسيق المشروع ، وزارة العمل ، وزارة التنمية الاجتماعية والصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال. يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في توفير الدعم المالي وفرص العمل قصيرة الأجل للسكان المعرضين للخطر في الضفة الغربية وقطاع غزة المتأثرين بـ كوفيد-19. سيسعى المشروع إلى تحقيق نتائج ملموسة للفلسطينيين من خلال (أ) التخفيف من صدمة دخل الأسرة للفقراء والفقراء الجدد ، (ب) التخفيف من صدمة دخل الأسرة للعمال المتضررين من كوفيد-19 ، (ج) معالجة تحديات الرعاية الصحية ، (د) تحسين المرونة المؤسسية للخدمات. لتحقيق أهداف تطوير المشروع ، يتمحور المشروع حول أربعة مكونات:

أ. المكون الأول: التحويلات النقدية الطارئة في الضفة الغربية (18.36 مليون دولار أمريكي)

سيمول هذا المكون تحويلات نقدية لمرة واحدة للأسر الفقيرة والأسر المعرضة للفقر المتأثرة بـ كوفيد-19 في الضفة الغربية. يهدف برنامج التحويلات النقدية الطارئة إلى الوصول إلى مجموعتين من الأسر المعرضة للخطر: (1) المتقدمون للحصول على دعم إغاثة كوفيد-19 الجديد الذي أطلقته وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العمل ووزارة الحكم المحلي و (2) الأسر الفقيرة المسجلة بالفعل في وزارة التنمية الاجتماعية. نظام التحويلات المالية. لذلك ، سيتضمن هذا المكون مكونين فرعيين: المكون الفرعي 1.1. التحويلات النقدية الطارئة للأسر المعرضة للفقر والمكون الفرعي 1.2: تمويل فجوة تمويل برنامج التحويلات المالية

ب. المكون 2: المال مقابل العمل في الضفة الغربية (8 مليون دولار أمريكي)

سيمول هذا المكون فرص عمل مؤقتة قصيرة لحوالي 3060 مستفيد (منهم 1530 امرأة على الأقل) ، بناءً على نموذج التوصيل الذي تم تطويره لغزة. سيوفر هذا المكون منحًا فرعية للمال مقابل العمل لمنظمات غير حكومية مختارة لتنفيذ مشاريع المال مقابل العمل الفرعية التي توظف الفئات الضعيفة المستهدفة. ستركز المشاريع الفرعية المدعومة على الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى التي تقدمها المنظمات غير الحكومية للفئات الضعيفة المتضررة من كوفيد-19 ، ولكنها تشمل أيضًا مبادرات سبل العيش الاقتصادية لمساعدة الفئات الضعيفة من السكان في التعافي من الأزمة. ستكون خدمات دعم سبل العيش الاقتصادية بشكل أساسي في مجال الأنشطة الزراعية ولكن يمكن أيضًا النظر في أنواع أخرى من الأنشطة. تشمل الخدمات الصحية العيادات والخدمات الصحية الأخرى ، بما في ذلك دعم الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن. وستكون الخدمات الاجتماعية الأخرى التي سيتم توظيف المستفيدين فيها كعلمين في قطاع التعليم ، وكعاملين اجتماعيين يقدمون الدعم النفسي والاجتماعي ، وكعاملين لدعم النساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي ، وكمقدمين لخدمات الأطفال.

ج. المكون 3: بناء القدرات ، إدارة المشروع ، ومراقبة وتقييمه (2 مليون دولار أمريكي)

سيضمن هذا المكون أن وحدة تنسيق المشروع الموجودة في وزارة المالية والكيانات الفنية التي تعمل مباشرة مع وحدة تنسيق المشروع ستكون جاهزة للعمل وستقوم بتنفيذ المشروع بما يتوافق مع الاتفاقية القانونية ، و PAD ، ودليل عمليات المشروع. وستدعم وحدة تنسيق البرامج ، ووزارة التنمية الاجتماعية ، ووزارة العمل ، و الصندوق الفلسطيني للتشغيل والعمال وحمايتهم اجتماعيا فلسطينيا.

د. المكون 4: الاستجابة لحالات الطوارئ

سيساهم هذا المكون في توفير استجابة فورية وفعالة في حالة وجود أزمة أو حالة طوارئ مؤهلة. سوف يسحب هذا المكون من الأموال غير الملتزم بها في إطار المكونات الأخرى للمشروع. في حالة تنشيط هذا المكون ، يجب أن تتم إعادة هيكلة المشروع في غضون ثلاثة أشهر بعد التنشيط.

2. تبرير إطار الإدارة البيئية والاجتماعية

تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) وفقاً للمتطلبات الوطنية بالإضافة إلى أهداف الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي (ESF). يتم اختيار نهج إطار الإدارة البيئية والاجتماعية لأن المشروع يتكون من سلسلة من الأنشطة ، ولا يمكن تحديد المخاطر والآثار حتى يتم تحديد تفاصيل المشروع الفرعي.

يعمل إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على تحسين عملية صنع القرار والتأكد من تخفيف الآثار البيئية والاجتماعية للأنشطة والتدخلات بشكل جيد. على وجه التحديد ، فيما يلي أهداف إطار الإدارة البيئية والاجتماعية:

- توجيه نشاط المشروع للامتثال للوائح الوطنية والإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي ؛
- وضع توجيهات ومنهجيات واضحة للفحص البيئي والاجتماعي وتحديد نطاق الأنشطة في إطار المشروع.
- توجيه شركاء المشروع لتحديد وتقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع واقتراح تدابير التخفيف والمراقبة التي يتعين تنفيذها بواسطة خبير بيئي واجتماعي.
- يساعد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية أيضًا على ضمان العناية البيئية والاجتماعية الواجبة ، إذا تم تنشيط مكون الاستجابة للطوارئ الطارئة (CERC). على الرغم من أن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية يتضمن قائمة سلبية (الملحق 7) ، فقد يتعين أيضًا تحديث إطار الإدارة البيئية والاجتماعية اعتمادًا على نطاق الأنشطة المدرجة في مكون الاستجابة الطارئة للطوارئ.

3. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

ستعمل وزارة المالية كطرف رسمي مقابل للمشروع وككيان تنفيذي شامل من خلال وحدة تنسيق المشروع ، جنبًا إلى جنب مع وزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية للمكون 1 ووزارة العمل / الصندوق الفلسطيني لتشغيل العمال وحمايتهم اجتماعيا الفلسطيني للمكون 2.

المكون الأول ، ستكون وزارة العمل مسؤولة عن تحديد معايير الأهلية لاختيار المستفيدين ، وتشغيل برنامج اتصالات ، ووضع اللمسات الأخيرة على قائمة المستفيدين. ستتم مناقشة ذلك والاتفاق عليه مع شركاء المشروع - وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة المالية.

سيتم تنفيذ المكون 2 من قبل المنظمات غير الحكومية المختارة بناءً على معايير الاختيار لكل من المنظمات غير الحكومية والمستفيدين كما هو موضح في دليل تشغيل المشروع الذي أعدته وزارة المالية ؛ بعد اختيار المنظمات غير الحكومية ، ستوقع وزارة المالية اتفاقيات منح المشاريع الفرعية ، والتي سيتم فيها تحديد الصندوق الفلسطيني لتشغيل العمال وحمايتهم اجتماعيا الفلسطيني على أنه الوحدة الفنية للمشروع بالإضافة إلى ذلك ، ستكون هناك عقود منفصلة لمقدمي الخدمة تم إنشاؤها لأنشطة أخرى سيتم الاضطلاع بها في إطار المشروع ، وتحديدًا للإدارة وبناء القدرات ، المكون 3.

عينت وحدة تنسيق المشروع في 27 ديسمبر 2020 موظفًا بيئيًا واجتماعيًا سيكون مسؤولاً عن تنفيذ جميع الخطوات وتدابير التخفيف الواردة في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة إدارة المخاطر وخطة التخطيط الاستراتيجي. سيجري الموظف البيئي والاجتماعي مراقبة منتظمة في الموقع للأعمال للتحقق من الالتزام بالمتطلبات المحددة. وسيكون الموظف البيئي والاجتماعي مسؤول أيضًا عن المراقبة والإبلاغ عن الامتثال للقضايا البيئية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك ، من المتوقع أن يخلق الموظف البيئي والاجتماعي الوعي بين جميع الشركاء المنفذين بشأن الامتثال البيئي والاجتماعي ، وأي تدريب ضروري للتنفيذ الفعال. عينت وزارة المالية أيضًا أخصائي الصحة والسلامة في 2 فبراير 2021 والذي سيكون مسؤولاً عن إعداد متطلبات الصحة والسلامة المهنية ومراقبتها والإبلاغ عنها طوال فترة تنفيذ المشروع.

سيتم التنسيق مع الوزارات والسلطات الفلسطينية الأخرى ذات الصلة والمقاولين / الموردين والمنظمات غير الحكومية) ، الذين سيتم إشراكهم في مكونات المشروع من قبل وحدة تنسيق المشروع. وزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية و صندوق التشغيل وهم شركاء في تطوير وتنفيذ مكونات المشروع لتقاسم مسؤولياتهم والتزاماتهم.

شركاء المشروع حسب مكونات المشروع هم:

1. وزارة العمل في إطار المكون الفرعي 1.1 والمكون 4
2. وزارة التنمية الاجتماعية في إطار المكون الفرعي 1.1 ، 1.2 والمكون 4
3. مسؤوليات الصندوق الفلسطيني لتشغيل العمال وحمايتهم اجتماعيا في اطار المكون 2

يقدم الفصل الثامن المسؤوليات التفصيلية والترتيبات المؤسسية المتوقعة للمشروع ويقدمها في مخطط (الشكل 1).

4. تأثيرات المخاطر البيئية والاجتماعية وتدابير التخفيف

تم تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية على أنها "كبيرة"

المعايير البيئية والاجتماعية للبنك الدولي ذات الصلة بالمشروع هي: المعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) بشأن تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية ، والمعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2) بشأن العمل وظروف العمل ، والمعيار البيئي والاجتماعي 3 (ESS3) بشأن الموارد والكفاءة ، ومنع التلوث وإدارته ، والمعيار البيئي والاجتماعي 4 (ESS4) بشأن صحة وسلامة المجتمع ، والمعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10) بشأن مشاركة أصحاب المصلحة وكشف المعلومات. المعايير الخمسة الأخرى (ESS5 و ESS6 و ESS7 و ESS8 و ESS9) ليست ذات صلة بالمشروع.

سيوفر المشروع دعماً نقدياً للأفراد الذين فقدوا وظائفهم أو مصادر الدخل نتيجة لوباء كوفيد-19 (المكون 1) ؛ المنح الفرعية للمال مقابل العمل لمنظمات غير حكومية مختارة لتنفيذ مشاريع المال مقابل العمل الفرعية التي توظف الفئات الضعيفة المستهدفة (المكون 2) ؛ وبناء القدرات لوحدة تنسيق المشاريع التي يقع مقرها في وزارة المالية ، وستكون الكيانات الفنية التي تعمل مباشرة مع وحدة تنسيق المشروع عاملة وستقوم بتنفيذ المشروع بما يتوافق مع الاتفاقية القانونية ، ودليل عمليات المشروع ، ودليل عمليات المشروع (المكون 3). لن يدعم المشروع شراء أي مواد أو معدات ، باستثناء عدد قليل من أجهزة الكمبيوتر (في إطار المكون 3 لوحدة تنسيق البرامج ، ووزارة التنمية المستدامة ، ووزارة العمل ، والصندوق الفلسطيني لتشغيل العمال وحمايتهم اجتماعيا ، ولا أنشطة إعادة التأهيل أو البناء أو الأعمال المدنية. قد تحدث آثار سلبية من الأنشطة أثناء تنفيذ المشروع بما في ذلك: (1) توليد النفايات الصلبة من بقايا الأعمال المدنية الصغيرة لتركيب أجهزة الكمبيوتر ؛ (2) الإزعاج المتعلق بالاهتزاز والضوضاء أثناء أنشطة التركيب ؛ (3) الصحة المهنية ومخاطر السلامة على القوى العاملة المتعلقة بعمل المستفيدين المختارين في المشاريع الفرعية / الأنشطة مثل القطاع الزراعي ، والعيادات ، والعمل مع الأطفال المعوقين في المدارس ، ودعم الطفولة المبكرة ، وتوزيع الغذاء على خدمات الرعاية الصحية الأولية والأكثر احتياجاً ومساعدة كبار السن وذوي الشروط المسبقة التي تجعلهم أكثر عرضة للإصابة بوباء كوفيد-19 ؛ و (4) مخاطر العمل مثل العمل الإضافي ، والراتب غير المدفوع جزئياً أو كلياً ، والحد الأدنى للسكن ومخاطر عمالة الأطفال ، وحقوق تكوين الجمعيات التي لا تتوافق مع متطلبات القانون الوطني والمعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2) ممكنة.

يمكن أن يكون لاستخدام مبيدات الآفات الزراعية والمواد الكيميائية الخطرة مثل المواد الحافظة من قبل المنظمات غير الحكومية / العمال المتعاقدين ، والتعامل مع النفايات الصلبة والخطرة والطبية من دعم الخدمات الصحية في إطار المكون

2 تأثير كبير على البيئة وصحة الإنسان. مخاطر العمل المتعلقة بظروف العمل مثل العمل الإضافي ، والراتب غير المدفوع جزئيًا أو كليًا ، والحد الأدنى للسن ومخاطر عمالة الأطفال ، وحقوق تكوين الجمعيات لا تتوافق مع متطلبات القانون الوطني والمعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2) ممكنة.

يمكن تلخيص المخاطر الاجتماعية المحتملة المرتبطة بالمشروع على النحو التالي:

1- تشمل المخاطر الاجتماعية المرتبطة بأنشطة المال مقابل العمل (C4W) (1) الشمول الكامل للمستفيدين المؤهلين ، لا سيما الفئات الضعيفة التي لديها وصول محدود إلى المعلومات حول برنامج دعم الدخل ومزايا المشروع ؛ (2) المشاورات غير الكافية مع أصحاب المصلحة المعنيين أثناء إعداد وتنفيذ C4W ؛ (3) ظروف العمل مثل العمل الإضافي ، والراتب غير المدفوع جزئيًا أو كليًا ، والحد الأدنى للسن ومخاطر عمالة الأطفال ، وحقوق تكوين الجمعيات لا تتوافق مع متطلبات القانون الوطني والمعيار البيئي والاجتماعي 2 (ESS2) ومخاطر الصحة والسلامة المهنية على موظفي المشروع ؛ (4) مخاطر الصحة والسلامة المهنية لعمال المشروع المتعلقة بطبيعة ونوع مساحة العمل بما في ذلك التعرض لمبيدات الآفات للعمال الذين سيتم توظيفهم في القطاع الزراعي بالإضافة إلى المخاطر المحتملة للإصابة بفيروس كوفيد-19 أثناء تفاعلهم مع الموظفين الآخرين وأعضاء المجتمع المرتبطين بالمشروع بما في ذلك قطاعي الصحة والتعليم ؛ (5) المخاطر المحتملة للاستغلال الجنسي والعنف الجنسي والمرتبطة بالحصول على العمل بالإضافة إلى العنف القائم على نوع الاجتماعي وزيادة العنف المنزلي بسبب الضغوط المالية على الأسر وتلقي التحويلات المالية ؛ (5) التوتر الاجتماعي بين المستفيدين من المشروع وغير المستفيدين من المشروع ، خاصة إذا كان هناك نقص في الشفافية في عملية تقديم الطلبات واتخاذ القرارات.

من المتوقع تجنب هذه المخاطر أو التخفيف من حدتها من خلال ضمان تنفيذ عمليات تصميم المشروع واختيار المستفيدين بطريقة شفافة. سيتم تنفيذ أنشطة التوعية والمشاركة المحددة لضمان قدرة الفئات الضعيفة والمهمشة ، والنساء ، وكبار السن ، والأشخاص ذوي الإعاقة على الوصول إلى المعلومات ومرافق معالجة الطلبات. بالإضافة إلى ذلك ، سيكون للمشروع تدابير للتخفيف من الآثار السلبية ، وتحديدًا مخاطر صحة المجتمع وسلامته المرتبطة بوباء كوفيد-19 ونوع العمل ، فضلاً عن المخاطر المحتملة المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي / الاستغلال والاعتداء الجنسيين / التحرش الجنسي أثناء حالات الطوارئ والضغوط المالية الشديدة على الأسر جنبًا إلى جنب مع المال مقابل العمل. . سيكون هناك آلية لمعالجة المظالم للمجتمعات وأصحاب المصلحة بمرشوخ وآلية لمعالجة المظالم العمالية للعاملين في المشروع. سيضمن المشروع تنفيذ إجراءات ادارة التشغيل (LMP) ، وخطة اشراك اصحاب المصلحة (SEP) ، وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF) المعدة وفقًا لإرشادات ESF واللوائح الفلسطينية.

2- يمكن تلخيص المخاطر المتعلقة بأنشطة التحويلات المالية في الضفة الغربية وقطاع غزة (المكونات 1) على النحو التالي (1) الاستبعاد المحتمل لبعض الفئات الضعيفة والمحرومة بما في ذلك أخطاء الاستبعاد بسبب الفشل أو التأخير في تحديث معلومات المستفيدين بانتظام ؛ (2) المخاطر المحتملة للعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي / التحرش الجنسي داخل الأسرة حيث يتم تمكين النساء المستفيدات اقتصاديًا من خلال المشروع بسبب التحويل المالي ؛ (3) خلق توتر اجتماعي بين المستفيدين من المشروع وغير المستفيدين من المشروع في نفس المجتمع إذا كانت آلية الاستهداف غير شفافة بما فيه الكفاية. من بين الفئات الضعيفة ، حدد المشروع ما يلي: (1) المستفيدون الذين يواجهون تحديات في الوصول (مثل المعوقين ، أو الأسر التي تعولها نساء ، أو الأسر المسنة ، والسكان الذين لديهم معرفة رقمية محدودة) ؛ و (2) الأسر الضعيفة التي لم يتم التقاطها في الوقت الحالي من خلال تصميم المشروع الحالي.

تم تصميم المشروع لتقليل المخاطر الاجتماعية المحتملة المتعلقة بالتحويلات النقدية من خلال دمج الآليات المحسنة وأساليب التسليم لتقليل المخاطر وإبقائها قابلة للتحقيق بشكل معقول. وتشمل هذه استخدام نهج شفافة وتشاركية في

تحديد المستخدمين وتوظيف الابتكارات التكنولوجية مثل الدفع الإلكتروني. يعتمد المشروع أيضًا على نظام التحويل المالي الوطني الحالي في وزارة التنمية الاجتماعية وقدرة العميل وخبرته في إدارة البرامج المماثلة. يحتوي السجل الاجتماعي الرئيسي للعميل على عناصر تحكم تعمل بفعالية. بمجرد أن يسمح الوباء بالزيارات المنزلية ، سيتم دمج التطبيقات الجديدة في نظام البرنامج الوطني للتحويلات المالية والذي سيضمن خصوصية بيانات المستخدمين الجدد. لتجنب خطأ الاستبعاد ، سيضمن المشروع التحديث الدوري لقواعد بيانات المستخدمين وتنفيذ إدارة الحالة بشكل منظم. سيضع المشروع معايير وسيجري تقييمًا لمعايير الأهلية للمستخدمين. يحتوي السجل الاجتماعي الوطني أيضًا على آلية تظلم لمعالجة أخطاء الإدماج والاستبعاد. تشمل إدارة المخاطر والآثار الاجتماعية أيضًا إعداد وتنفيذ أدوات المشروع البيئية والاجتماعية. تتضمن خطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) متطلبات تعيين مسؤول بيئي واجتماعي ، بالإضافة إلى أخصائي الصحة والسلامة من قبل وحدة تنسيق المشروع لتقديم الدعم للجوانب البيئية والاجتماعية الشاملة للمشروع. يتضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية تدابير تتعلق بالوقاية من كوفيد-19 وفقًا لتوجيهات منظمة الصحة العالمية ؛ إجراءات إدارة التشغيل (LMP) وتحدد ترتيبات التنفيذ التي سيتم وضعها لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية ، وبرامج التدريب ، بالإضافة إلى متطلبات مراقبة الامتثال وإعداد التقارير. ستضمن أنشطة الاتصالات والتوعية على النحو المبين في خطة اشراك أصحاب المصلحة (SEP) معرفة أهداف ونهج المشروع جيدًا. سيتم إجراء توعية مناسبة للمستخدمين من المشروع بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي وإدارة النقد التي قد تكون مصدرًا محتملاً للعنف القائم على النوع الاجتماعي. وضع المشروع دليلًا لآلية معالجة المظالم وآليات محددة لتقديم الشكاوى. تم تحديث آلية معالجة المظالم هذه لتكون حساسة لقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي / الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي / السلامة والصحة المهنية وحل هذه الشكاوى بالإضافة إلى التناسب مع المخاطر والآثار المحتملة للمشروع. سيعالج المشروع على وجه التحديد المخاوف المتعلقة بالفئات الضعيفة من خلال استهداف الفئات الضعيفة في خطة إشراك أصحاب المصلحة وتصميم المشروع. على الرغم من أن الدعم عبر الإنترنت قد ينطوي على بعض مخاطر الاستبعاد للفئات الضعيفة مثل الأشخاص الذين يعانون من تحديات محو الأمية في مجال تكنولوجيا المعلومات ، يمكن اعتبار هذا الخطر مهملاً لأن النظام يسمح أيضًا للمستخدمين بالاتصال بأقرب مكتب لوزارة التنمية الاجتماعية في محافظتهم لملاء النموذج بمساعدة الأخصائيين الاجتماعيين.

الآثار المحتملة وتدابير التخفيف المقترحة معروضة في الجدول 2 (الفصل 5) وتم تفصيلها في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية.

5. فرز المخاطر البيئية والاجتماعية

يوفر إطار الإدارة البيئية والاجتماعية عملية فرز من أجل: (1) تحديد الآثار والمخاطر البيئية والاجتماعية الرئيسية المحتملة ؛ (2) تحديد التصنيف المناسب للمخاطر البيئية والاجتماعية ، وفقًا للمعيار البيئي والاجتماعي 1 (ESS1) ؛ و (3) تحديد تدابير التخفيف والرصد للأنشطة ذات الآثار السلبية؛ ودمج تدابير التخفيف في المشاريع الفرعية حسب الاقتضاء. يعتمد مدى العمل البيئي الذي قد يكون مطلوبًا قبل بدء المشاريع الفرعية الجديدة أو تسجيل العمال المستخدمين على نتيجة عملية الفرز الموضحة في الفصل 6.

6. المراقبة البيئية والاجتماعية

يلزم تنفيذ وقياس برامج ومؤشرات الرصد البيئي والاجتماعي للتعامل مع جميع الأنشطة التي لها تأثيرات محتملة على البيئة أثناء العمليات العادية والظروف المضطربة. يجب أن تستند أنشطة الرصد البيئي إلى مؤشرات مباشرة أو غير مباشرة تنطبق على مكونات المشروع.

يجب أن يكون تكرار المراقبة كافيًا لتوفير بيانات تمثيلية للمؤشرات التي يتم مراقبتها. يجب إجراء المراقبة من قبل ESO HSS في وحدة تنسيق المشروع ، باتباع إجراءات المراقبة وحفظ السجلات. يجب تحليل بيانات المراقبة ومراجعتها على فترات منتظمة ومقارنتها بمعايير التشغيل بحيث يمكن اتخاذ أي إجراءات تصحيحية ضرورية.

7. المشاورات العامة والتظلم والإفصاح

المشاورات العامة حاسمة في إعداد مشاريع فعالة ومستدامة. يدعم هذا المطلب عملية التخطيط التشاركي كما هو مطلوب من قبل اللوائح الوطنية للسلطة الفلسطينية والبنك الدولي (المعيار البيئي والاجتماعي 10). من المهم أن يشارك المستفيدون في دورة المشروع ، من التحضير إلى التنفيذ والرصد. الأمر نفسه ينطبق على أصحاب المصلحة المعنيين.

للتوفيق بمتطلبات المعيار البيئي والاجتماعي 10 (ESS10) ، أعدت وزارة المالية خطة إشراك أصحاب المصلحة (SEP). الغرض من خطة مشاركة أصحاب المصلحة هو شرح كيفية ممارسة مشاركة أصحاب المصلحة طوال دورة حياة المشروع والطرق التي سيتم استخدامها كجزء من العملية ؛ بالإضافة إلى تحديد مسؤوليات وزارة المالية في تنفيذ أنشطة إشراك أصحاب المصلحة. سيتم تحديث SEP للمشروع بمجرد معرفة مكون المشروع / المشاريع الفرعية المحددة ومجموعات أصحاب المصلحة والجدول الزمني للأنشطة.

أجرت وزارة المالية - وحدة تنسيق المشروع مشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين والأشخاص المتضررين الذين يطبقون بروتوكولات كوفيد-19 للمشاورات العامة ومشاركة أصحاب المصلحة.

سيكون للمشروع آليتان للتظلم. أحدهما للتظلمات المتعلقة بالعمل والآخر للتظلمات المتعلقة بالمشروع. سيتم إنشاء آلية معالجة المظالم الخاصة بالمشروع في كل وزارة / شريك (وزارة المالية ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العمل و الصندوق الفلسطيني لتشغيل العمال وحمايتهم اجتماعيا). سيتم إنشاء آلية معالجة المظالم الخاصة بالعمال في كل منظمة غير حكومية مختارة لاستعادة الكرامة وتمكين المستفيدين ، وتثبيط الفساد والاعتداء الجنسي ، وزيادة الشفافية ، وضمان الالتزام بـ "مبدأ عدم الإضرار". يتم توفير وصف تفصيلي للمشروع وآلية معالجة المظالم الخاصة بالعمالة في SEP و LMP. ستكشف وزارة المالية ، ووزارة العمل ، ووزارة التنمية المستدامة ، و الصندوق الفلسطيني لتشغيل العمال وحمايتهم اجتماعيا على مواقعها الإلكترونية عن جميع معلومات المشروع وجميع الوثائق الرئيسية ، بما في ذلك إطار الإدارة البيئية والاجتماعية وخطة إشراك أصحاب المصلحة و SEP للسماح لأصحاب المصلحة بفهم مخاطر وتأثيرات المشروع والفرص المحتملة.

8. بناء القدرات والتدريب لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية

سيطلب التنفيذ الفعال لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية التعزيز الكافي لقدرات الكيانات المنفذة للمشروع ؛ بشكل الصندوق الفلسطيني لتشغيل العمال وحمايتهم اجتماعيا PCU في وزارة المالية والوزارات المعنية الأخرى وأصحاب المصلحة ، لا سيما وزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية و الصندوق الفلسطيني لتشغيل العمال وحمايتهم اجتماعيا. يتم تغطية ذلك في الأقسام 8.6 من إطار الإدارة البيئية والاجتماعية هذا. تقدر الميزانية الإرشادية المرتبطة بتنفيذ الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) ورصد المخاطر البيئية والاجتماعية المرتبطة بالمشروع بحوالي 236000 دولار أمريكي.